(٣)

تفجيرات دهب ولغز الإرهاب في سيناء

هناك إشارات تحتاج إلى إيضاح

أول هذه الإشارات أن تفجيرات طابا وشرم الشيخ ودهب وقعت كلها في سيناء خلال عامين من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦.

وثاني هذه الإشارات هي أن التفجيرات تمت بنفس الطريقة في الحالات الثلاث، وهي ثلاث تفجيرات خلال دقيقتين.

وثالث هذه الإشارات هي أن هذه التفجيرات تقع في أعياد قومية مصرية متصلة بسيناء، فكانت تفجيرات طابا في ذكرى حرب أكتوبر، وكان تفجير شرم الشيخ في ذكرى الثورة المصرية، ثم كان تفجير دهب في ذكرى تحرير سيناء.

ورابع هذه الإشارات أنه في كل مرة وقبل وقوع التفجير بأسبوعين تحذر أجهزة الإعلام الإسرائيلية رعاياها في سيناء من تفجيرات مقبلة، ومع ذلك تحدث التفجيرات ولا تلتفت سلطات الأمن المصرية إلى التحذيرات الإسرائيلية، وفي كل مرة أيضاً لم تعلن سلطات الأمن المصرية شيئاً عن هذه التحذيرات، ولكن النتيجة كانت دائماًأن هذا التحذيرات موجهة عبر أجهزة الإعلام إلى الرعايا الإسرائيليين، ويبدو أن المرتين السابقتين على دهب لم تكونا كافيتين لكي تتنبه أجهزة الأمن المصرية إلى جدية هذه التحذيرات. وكان واضحاً أن التحذيرات الإسرائيلية عن مسارح التفجير تثيرالشك، فإما أن إسرائيل تعرف أن هذه التفجيرات ستقع، وإما أن إسرائيل طرف في الترتيب في هذه التفجيرات.

هذه الإشارات الأربع، يضاف إليها أن سلطات الأمن المصرية لم تعثر على أي أثر أو دليل يضيء لها الطريق حول منفذ هذه التفجيرات، مما يرسم علامات استفهام أشد إلحاحاً حول ما يجب على سلطات الأمن أن تتخذه من احتياطات، بل إن سلطات الأمن لم تتوصل إلى يقين بالنسبة لطريقة التفجير وهل هي عن طريق أعمال انتحارية أو عن طريق التفجير الآلي.

هذا المشهد يضع علامات استفهام كثيرة أولها يتعلق بمدى قدرة أو كفاءة إجراءات الأمن المصرية في سيناء. ولا عبرة لما يتردد من أن الإرهاب يتحدى كل إجراءات الأمن، فهذه حجة تبرر الركون إلى الكمال الموهوم في هذه القضية الخطيرة. ويقول العارفون بهذه المنطقة أن الأمن المصري كثيف حول هذه المواقع وأن التفتيش في بوابات الدخول لا يترك مجالاً لأى عمليات. وليس معنى ذلك أن الأمن متواطيء مع المتآمرين، ولكن الحقيقة هي أن الأمن يعلم أنه يفعل كل ما هو ممكن دون حاجة إلى مزيد.

أما التساؤل الثاني فيتصل بحقيقة أن هذه التفجيرات تقوم بها جهة واحدة. وقد ترددت أسماء لمنظمات معروفة وغير معروفة في التفجيرات السابقة، ثم انسحبت هذه الإشارات ولم يسجل التحقيق شيئاً في هذا الشأن.

في ضوء ما تقدم، فإنه من المستساغ أن نستخلص عدداً من الافتراضات التي تقترب من المنطق وهذه الافتراضات قائمة على الحقائق السابقة، بصرف النظر عن معرفة السلطات المصرية بها.

الافتراض الأول أنه لا علاقة بين إرهاب سيناء والإرهاب الذي ضرب مصر طوال الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي، ولذلك فان بعض الإجتهادات القائلة بأن الإرهاب في سيناء هو جيل جديد من المجموعات الإرهابية قول يتطلب الكثير من الإثبات والتوثيق.

أما الافتراض الثاني فهو أن هذا الإرهاب الذي يتزامن مع أحداث وطنية يعني أن مدبر هذه التفجيرات يهدف إلى إشعار مصر بأن المناسبات التي تعتز بها قد تحولت إلى مآس قومية وجنازات جماعية.

والافتراض الثالث هو أن مصر، بعد كل هذه التفجيرات، عجزت عن الوصول إلى المدبر الحقيقي لها، مما يعني أن الإرهاب قد تمكن من سيناء فأصبح اللاعب الوحيد في تقرير مصيرها.

وصاحب هذه النظرية هو إسرائيل التي تشيع أن سيناء قد أصبحت خطراً على أمنها وأن استمرار هذه التفجيرات دون أن تقدر مصر على منعها يتطلب البحث في تعاون مصري إسرائيلي لمصلحة الأمن المشترك للبلدين، وهو يعني المزيد من التطبيع بين مصر وإسرائيل،

وفتح مجال جديد للتطبيع في مسائل الأمن، وهو ما يناقض شعور مصر بأن أمنها لا يتحقق بمساعدة إسرائيل.

الافتراض الثالث هو أن إسرائيل هي الطرف الرئيسي في كل هذه التفجيرات حتى تشعر مصر بأن استردادها لسيناء لا يعني أن تصبح سيناء خالصة لها، وأن سيناء قد أصبحت منتجعاً سياحياً عالمياً مما يكرس الوجود المصري في سيناء، وهي نتيجة يبدو أن إسرائيل تشعر بالانزعاج منها بعد أن حاولت في اتفاقية السلام أن تقلص الوجود العسكري المصري في سيناء.

وإذا كان هذا النص في اتفاقية السلام قد فُهم على أنه دليل على أن مصر لا تريد أن تستخدم سيناء في أي مواجهة مع إسرائيل، فقد أصرت إسرائيل على إدخال هذا النص على أساس مفهوم دعائي وهمي لم تكترث مصر له كثيراً في هذا الوقت، وهو أن سيناء مسرح لتهديد الأمن القومي الإسرائيلي، وهذا هو السبب في أن إسرائيل احتلت سيناء مرتين عام ١٩٥٦وعام ١٩٦٧ على سبيل الاحتراز.

وهذا القول يتناقض تماماً مع الحقيقة القائلة بأن إسرائيل لم تتعرض في كل تاريخها لأى هجوم قبل العمليات الاستشهادية التي قامت بها المقاومة الفلسطينية، كما أن إسرائيل احتلت سيناء عام ١٩٥٦ في إطار المؤامرة الثلاثية على مصر في ذلك الوقت، حتى تمكنت إسرائيل من أن تحصل على مقابل انسحابها على تنازل كبير من مصر، وهو السماح لها بالمرور في خليج العقبة.

أما في عام١٩٦٧ فإن احتلال سيناء والأراضي العربية الأُخرى كان مخططاً وبفضله تمكنت إسرائيل من تغيير معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، فبدلاً من أن يطالب العرب بعد هذا الاحتلال بزوال إسرائيل، بدأ العرب يطالبون فقط بإزالة آثار العدوان الإسرائيلي على أراضيهم، فأمنت إسرائيل بذلك الإعتراف بها حتى تنتقل إلى مرحلة جديدة من المشروع الصهيوني.

وإذا كانت أصابع الاتهام وفقاً لهذا التحليل تتجه إلى إسرائيل، وإذا كانت التحقيقات المصرية لم تسفر عن شيء، فإن من المناسب الآن أن يقرر مجلس الأمن إرسال بعثة للتحقيق بعد أن أدان المجلس هذه التفجيرات فور وقوعها. ولا قيمة مطلقاً للمظاهرات و المسيرات

والتنديدات و برقيات التعازي ومن المهم في هذا الصدد أن يكون هدف لجنة التحقيق الدولية هو التعرف على أبعاد هذا المخطط الذي يستهدف سيناء بالتحديد.

ومما سبق يتضح أن الإرهاب في سيناء لا علاقة له بأي عمليات إرهابية سابقة، كما أن هذا الإرهاب يتصل مباشرة بإسرائيل، ولا يمكن القول مع توني بلير بأن المجتمع الدولي يجب أن يقف حازماً ضد الإرهاب، لأن مثل هذه التصريحات لا تقدم شيئاً في معالجة هذه القضية. وإذا ثبت أن إسرائيل هي التي دبرت هذه التفجيرات، فإن ذلك سوف يترتب عليه نتائج بالغة الخطورة سواء في العلاقات المصرية الإسرائيلية، أو في وضع إسرائيل وعلاقتها بالإرهاب.

وفتح مجال جديد للتطبيع في مسائل الأمن، وهو ما يناقض شعور مصر بأن أمنها لا يتحقق بمساعدة إسرائيل.

الافتراض الثالث هو أن إسرائيل هي الطرف الرئيسي في كل هذه التفجيرات حتى تشعر مصر بأن استردادها لسيناء لا يعني أن تصبح سيناء خالصة لها، وأن سيناء قد أصبحت منتجعاً سياحياً عالمياً مما يكرس الوجود المصري في سيناء، وهي نتيجة يبدو أن إسرائيل تشعر بالانزعاج منها بعد أن حاولت في اتفاقية السلام أن تقلص الوجود العسكري المصري في سيناء.

وإذا كان هذا النص في اتفاقية السلام قد فُهم على أنه دليل على أن مصر لا تريد أن تستخدم سيناء في أي مواجهة مع إسرائيل، فقد أصرت إسرائيل على إدخال هذا النص على أساس مفهوم دعائي وهمي لم تكترث مصر له كثيراً في هذا الوقت، وهو أن سيناء مسرح لتهديد الأمن القومي الإسرائيلي، وهذا هو السبب في أن إسرائيل احتلت سيناء مرتين عام ١٩٥٦وعام ١٩٦٧ على سبيل الاحتراز.

وهذا القول يتناقض تماماً مع الحقيقة القائلة بأن إسرائيل لم تتعرض في كل تاريخها لأى هجوم قبل العمليات الاستشهادية التي قامت بها المقاومة الفلسطينية، كما أن إسرائيل احتلت سيناء عام ١٩٥٦ في إطار المؤامرة الثلاثية على مصر في ذلك الوقت، حتى تمكنت إسرائيل من أن تحصل على مقابل انسحابها على تنازل كبير من مصر، وهو السماح لها بالمرور في خليج العقبة.

أما في عام١٩٦٧ فإن احتلال سيناء والأراضي العربية الأُخرى كان مخططاً وبفضله تمكنت إسرائيل من تغيير معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، فبدلاً من أن يطالب العرب بعد هذا الاحتلال بزوال إسرائيل، بدأ العرب يطالبون فقط بإزالة آثار العدوان الإسرائيلي على أراضيهم، فأمنت إسرائيل بذلك الإعتراف بها حتى تنتقل إلى مرحلة جديدة من المشروع الصهيوني.

وإذا كانت أصابع الاتهام وفقاً لهذا التحليل تتجه إلى إسرائيل، وإذا كانت التحقيقات المصرية لم تسفر عن شيء، فإن من المناسب الآن أن يقرر مجلس الأمن إرسال بعثة للتحقيق بعد أن أدان المجلس هذه التفجيرات فور وقوعها. ولا قيمة مطلقاً للمظاهرات و المسيرات

والتنديدات و برقيات التعازي.ومن المهم في هذا الصدد أن يكون هدف لجنة التحقيق الدولية هو التعرف على أبعاد هذا المخطط الذي يستهدف سيناء بالتحديد.

ومما سبق يتضح أن الإرهاب في سيناء لا علاقة له بأي عمليات إرهابية سابقة، كما أن هذا الإرهاب يتصل مباشرة بإسرائيل، ولا يمكن القول مع توني بلير بأن المجتمع الدولي يجب أن يقف حازماً ضد الإرهاب، لأن مثل هذه التصريحات لا تقدم شيئاً في معالجة هذه القضية. وإذا ثبت أن إسرائيل هي التي دبرت هذه التفجيرات، فإن ذلك سوف يترتب عليه نتائج بالغة الخطورة سواء في العلاقات المصرية الإسرائيلية، أو في وضع إسرائيل وعلاقتها بالإرهاب.